الفصل الرابع

الرفض الشعبى والرسمى للاستسلام

- عبد الناصر فى الخرطوم: لست قلقا بالنسبة للموقف فى مصر.. والوقت فى الضفة الغربية والقدس ضدنا
- قمة الخرطوم بالتفاصيل الموثقة
- ما تضمنته رسالة جونسون لعبد الناصر عبر تيتو
- موقف واشنطن: دع الوقت يمر.. فالعرب قادمون للتوقيع على ما تطلبه إسرائيل وأمريكا
- جولد بيرغ لكوزنشوف: اتفاقنا أصبح حصانا ميتا وكوزنشوف يرد: ولكنه مسجل فى رسالة من جونسون لكوسيجن.

أصرت واشـنطن على إجبار العرب على التفاوض مع إسـرائيل، بينما أصر العرب على ضرورة الانسـحاب الإسرائيلى، وطلب عدد كبير من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، بما فيهم فرنسـا عقد دورة طارئة للجمعية العامة، كمخرج من الجمود الذى عانى منه مجلس الأمن الدولى نتيجة الموقف الأمريكى.

إن مجلس الأمن هو السـلطة التنفيذية طبقا لميثـاق الأمم المتحدة، بينما الجمعية العامة قراراتهـا بمثابة توصيات تصدر بأغلبية الثلثـين، ومع ذلك فإن قيمتها المعنوية تتركز فى تعبيرها عن إرادة المجتمع الدولى بعيدا عن حق الاعتراض- الفيتو- المكفول للدول الخمس الكبرى دائمة العضوية.

وذهب الكثيرون من رؤسـاء الدول والحكومات لحضـور تلك الدورة الطارئة، بمن فيهم الملك حسين ملك الأردن واليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتى وكذلك رؤساء حكومات أخرى كايطاليا والدينمارك ووزراء خارجية فرنسـا وبريطانيا، ولكن هذا كله تم فى مواجهة ضغط أمريكى مكثف لم تشهده الأمم المتحدة منذ مناقشات تقسيم فلسطين فى سنة ١٩٤٧.

ومن البداية، وبضغط مارسـه الرئيس جونسون شخصيا، ثم ترتيب كلمة أبا أيبان وزير خارجيـة إسـرائيل، وفهم ايبان على الفـور أن المطلوب هو تصوير إسـرائيل إعلاميا فى الولايـات المتحدة باعتبارها الدولـة الصغيرة التى تواجه إمبراطوريـة كبرى تقود الحركة الشـيوعية فى العالم- وهى صورة شـديدة الجاذبيـة إعلاميا بالنسـبة للمواطن الأمريكى العادى، ومن ثم فقد أصبح ايبان فى كلمته يقوم بدور الممثل الذى يقوم بدوره جيدا، مشيرا بعـد كل فقـرة إلى رئيس الوزراء السـوفياتى الجالس فى مقعده لأنه هـو الذى أمد العرب بترسانة من الأسلحة سحقتها الدولة الصغيرة المسالمة- إسرائيل- وحدها.

بيان مفاجئ لجونسون

وزيادة فى ذلك اختار الرئيس ليندون جونسـون أن يذيع على الهواء مباشـرة، قبل بدء اجتماعات هذه الدورة الخاصة بساعة واحدة، بيانا مفاجئا عن السياسة الأمريكية الجديدة فى الشـرق الأوسـط، وقد تضمن البيان الذى أذاعه جونسـون فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ خمسة

مبادئ لابد من توفرها للتسوية الجديدة فى الشرق الأوسط وهى: الاعتراف بحق الوجود القومى- العدالة للاجئين (الفلسطينيين)- حق المرور البحرى البرى- الحد من سباق التسلح- الاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيها.

ومن الناحية النظرية فإن الإصرار العربى على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧يمكن أن يندرج تحت المبدأ الخامس الذى ذكره جونسون، لكن من الناحية العملية فإن كل المبادئ الخمسة لم تكن سوى كلمات شديدة العمومية يمكن أن تتحمل مائة معنى ومعنى. فضلا عن أنها اعتبرت تطابقا كاملا بين الموقفين الأمريكى والإسرائيلى من حيث ارتباط أى انسحاب إسرائيلى بثمن ومكافأة لابد أن تحصل عليها إسرائيل مقدما، قبل أن يصل الحديث إلى أى انسحاب.

وهكذا أصبح الموقف الأمريكى فى تلك اللحظة هو: «إقامة إطار دبلوماسى لتسوية سلمية، وبعدها يجرى السماح للوقت بأن يمر إلى أن يصبح العرب مستعدين للتفاوض من أجل استعادة أراضيهم، وبخلاف المساعدة فى إقامة الإطار الدبلوماسى فان كل ما تحتاجه الولايات المتحدة هو أن تضمن عدم تحول الميزان العسكرى ضد إسرائيل.

بكلمات أخرى: دع الوقت يمر.. فالعرب قادمون فى النهاية للتوقيع على ما تطلبه منهم إسرائيل والولايات المتحدة، وإلى أن يحدث ذلك فإن هدف جونسون هو «ضمان استمرار الأمر الواقع الجديد» الذى خلفته حرب يونيو.

مراوغات واشنطن

وحينما تقدمت بعض دول أمريكا اللاتينية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة ينص على انسحاب إسرائيل إلى مواقع ٤ يونيو، عملت الدبلوماسية الأمريكية ليل نهار- خصوصا فى عواصم أميركا اللاتينية وأوروبا الغربية- لكى تمنع حصول القرار على أغلبية الثلثين المطلوبة، وحدث نفس الشىء فى مشروع مماثل تقدمت به يوغوسلافيا، وكان كوف دى مورفيل وزير خارجية فرنسا هو الذى واجه آرثر جولد بيرغ فى صالة الوفود قائلا له بحدة على مسمع من عديدين: إنكم فعلا تجاوزتم الحدود.. هل تريدون هدم المعبد على من فيه!

ولقد كان الرئيس الفرنسى شارل ديجول يصر من البداية على ألا تحتكر الولايات المتحدة الحل والربط فى الشرق الأوسط، وقد حذر إسرائيل عدة مرات من نتائج علاقتها «الخاصة» هذه مع الولايات المتحدة فى المدى الطويل، مكررا أن الدول الأربع الكبرى- وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى وفرنسا وبريطانيا- يجب أن تشارك فى صياغة الحل.

لكن الرئيس الامريكى ليندون جونسون علق على ذلك بطريقة ساخرة فجة قائلا: أى دول أربع؟ فيما عدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى.. ما هما الدولتان الأخريان؟!

ومع ذلك، فحتى الاتحاد السوفياتى لم ينج فى أية لحظة من مراوغات جونسون. وحينما اجتمع مع كوسيجين فى مدينة جلاسبور الأمريكية- ولكن بالتدريج- أمكن لأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفياتى التوصل إلى صيغة لموقف مشترك مع الأمريكيين، إن دين راسك وزير الخارجية قال: كما أصبحت عادته مؤخرا، إن آرثر جولد بيرغ هو المفوض من الرئيس جونسون فى نيويورك، ووالت رستو فى واشنطن، بالنسبة لأى اتفاق يتعلق بالمسألة العربية الإسرائيلية فى هذه المرحلة، وبناء على ذلك اجتمع السفير السوفياتى دوبرينين بوالت روستو فى واشنطن.. واجتمع جروميكو بجولد بيرغ فى نيويورك فى ١٩ يوليو ١٩٦٧، وتم الاتفاق على مشروع قرار: «يؤكد مبدأ عدم السماح للاستيلاء على الاراضى من خلال الحرب فى ظل ميثاق الأمم المتحدة، ويطلب من كل أطراف الصراع أن تقوم بدون تأخير بسحب قواتها من الأراضى التى احتلتها بعد ٤ يونيو ١٩٦٧، ويؤكد بنفس القدر مبدأ الاعتراف بدون تأخير بكل عضو من دول المنطقة بحق الحياة فى سلام وأمن كدولة مستقلة، وكذلك التخلى عن الادعاءات والأعمال التى لا تتمشى مع ذلك».

بكلمات أخرى: توافق الولايات المتحدة على انسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، مقابل إنهاء الدول العربية لحالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف لها بحق «الحياة».

اتفاقنا حصان ميت

ولكن سرعان ما تراجعت الولايات المتحدة عن هذا الموقف المشترك مع الاتحاد السوفياتى، ففيما بعد حينما عادت المناقشات إلى مجلس الأمن طلب كوزنتسوف نائب وزير الخارجية السوفياتى من جولد بيرغ أن يكون هذا الاتفاق الأمريكى السوفياتى هو أساس المشاورات لاستصدار قرار.

لكن جولد بيرغ رد عليه مستنكرا: أى اتفاق؟ لقد أصبح اتفاقنا مجرد حصان ميت.

ورد عليه كوزنتسوف مستغربا: كيف ذلك؟ إن هذا الاتفاق مسجل فى رسالة رسمية بعث بها الرئيس جونسون إلى (رئيس الوزراء) كوسيجين. فهل تقصد أن جونسون هو الأخر.. حصان ميت؟!..

وكان وراء هـذا التغير الأمريكى المفاجئ سـببان جوهريان، أحدهما يتعلق بإسـرائيل، والأخر يتعلق بالعرب، وبمصر على وجه الخصوص.

فبالنسـبة لإسرائيل اجتمع جولد بيرغ مع أبا ايبان وزير خارجية إسرائيل فى العشرين من يوليو ليخطره بهذا الاتفاق الامريكى السوفياتى، وهنا: «دارت واحدة من أكثر المناقشات حرجـا على الإطلاق بين الولايات المتحدة وإسـرائيل، لقد كانت مواجهة مؤلمة على ضوء التوافق السياسى بيننا، وأيضا التوافق فى تصوراتنا، لما يجب أن يكون عليه العالم العربى بعد حرب يونيو ١٩٦٧.

فى الواقع أن إسـرائيل بعد أن أسـكرتها نشوة النصر الجارى لم تكن تحلم به، بدأت تطمح إلى عمل تغيير نوعى فى طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة. فألان لم تعد إسرائيل تقنع بدور الدولـة «العميلـة» التى تصدر إليها التعليمات فتطيع.. لمجـرد أنها تعيش من جدول المرتبات الأمريكى، ولكنها الآن تريد أن تصبح «الشريك الاقليمى» للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فليكن نصيب الولايات المتحدة هو تحجيم مصر وعزلها وتعديل سياساتها، ومن نصيب إسرائيل يجب أن يكون كبيرا بنفس القدر، فيصبح على الأقل: إطلاق يد إسرائيل فى المشرق العربى.

الملك حسين يرفض

وهكذا، فعلى ضوء نتائج حرب يونيو أصبح أبا ايبان يرى «أن الملك حسـين أصبح الآن أقوى حاكم فى العالم العربى ويجب على الإسـرائيليين أن تدعمه تماما، وباختصار، فإن إسـرائيل و(الملك) حسين يجب أن يقتسـما معا العالم العربى فيما هو شرق قناة السويس، يجب أن يقيما معا تحالفا، تضمن إسـرائيل بمقتضاه المملكة الهاشمية، وربما يتضمن هذا (مسـتقبلا) العراق كذلك. إن القوات الإسـرائيلية سـتظل مرابطة على نهر الأردن، وإذا نشـأت الحاجة فإنها سـترابط أيضا عند محطة- اتش ٥- وهى محطة ضخ البترول على خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى البحر الأبيض المتوسط. والتى تقع على الحدود الأردنية العراقية، حينئذ يتم عزل سوريا بعد أن تم عزل مصر.

فـى تلك الفـترة كان مجلس الوزراء الإسـرائيلى قد فوض أبا ايبان فـى إعداد التصور الإسرائيلى بالنسبة للأردن، ومن الواضح أن نقطة الانطلاق فى ذهن أبا ايبان هى أن تمثل العلاقة الإسـرائيلية الأردنية امتدادا للعلاقـة الأمريكية البريطانية، ولكن الترجمة العملية لهـذا التصور أصبحت تعنى **أولا** توقيع معاهدة سـلام إسـرائيلية مـع الأردن، **وثانيا** أن

يتنازل الملك حسين عن القدس العربية ويعترف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وثالثا أن يقر الأردن بالتنازل عن «ثلاثة وثلاثين بالمائة من الضفة الغربية لإسرائيل» وهذا هو ما عرف فيما بعد باسم «مشروع ألون»، نسبة لايجال الون الوزير الإسرائيلى الذى وضع حينئذ الجانب العسكرى من هذا «التصور الإسرائيلى».

العرب لا يستسلمون

وتلك الطموحات الإسرائيلية كانت تفترض بالطبع استعداد الملك حسين للتكيف مع وقائع ما بعد حرب يونيو كخاتمة للصراع- وهو الأمر الذى أدركت إسرائيل بسرعة أن الملك حسين يرفضه بالكامل، ففى الواقع أن الملك حسين فى تلك الفترة ذاتها كان يعمل بلا كلل لعقد مؤتمر عربى للقمة لبلورة خطة عمل عربية.

أما العامل الأكثر حسما لتلك الطموحات الإسرائيلية فهو افتراض أن مصر قبلت نتائج حرب يونيو باعتبارها الكلمة الأخيرة ولن تفكر مطلقا فى إعادة بناء جيشها كما أنها لن تتمكن من ذلك، وسوف يتجرع جمال عبد الناصر- أو من يحل محله- مرارة التقوقع داخل عزلة يدعمها العالم العربى استرضاء للولايات المتحدة، وهو ما يعنى أن انهيار مصر لم يعد سوى مسالة وقت بالنسبة للتفكير الإسرائيلى حينئذ.

ولكن بدلا من الانهيار الداخلى فى مصر، أو التحول من الراديكالية إلى الاعتدال حسب القاموس الامريكى فى مذكرة والت روستو السرية يوم ٧ يونيو.. وبدلا من مسارعة الدول العربية إلى الرئيس ليندون جونسون لكى تسترضيه وإلى إسرائيل لكى تملى شروطها على مائدة المفاوضات.. فإن الذى حدث هو العكس تماما.

لقد خرجت المظاهرات فى مصر والعالم العربى تعلن تمسكها بجمال عبد الناصر، وتفرض على معظم الدول العربية الاستمرار فى قطع العلاقات الدبلوماسية تضامنا مع مصر، وتطالب بالنهوض من جديد لأخذ الثأر بالقوة العسكرية.

وبدأ الرؤساء العرب يتوافدون على القاهرة لإعلان تضامنهم فى رفض قبول الهزيمة أو مكافأة إسرائيل على عدوانها، كما وصل وفد عسكرى سوفيتى إلى القاهرة فى ١٦ يونيو، ثم وفد سياسى برئاسة نيكولا بردجورنى فى ٢١ يونيو.

وخلال هذا كله استمر وصول الشحنات العسكرية العاجلة من عدة دول عربية، وهى شحنات كانت قد بادرت بها الجزائر دون انتظار، واعتبارا من اليوم التالى فى الحرب

مباشـرة، وخصوصا الطائرات، وكذلك من الاتحاد السوفياتى بحيث إنه فى «كل دقيقتين ونصـف طيـارة تنزل محملة ١٠ طن سـلاح» وكان هذا بمثابة (كوبرى جوى بين موسـكو والقاهرة خلاف السفن).

وبالنسبة لمن يرصد تلك التطورات السريعة، لم تكن تلك علامات دولة تنهار فى مصر، أو إرادة سياسية تنوى قبول الأمر الواقع أو الاستسلام له.. ولا هى أيضا علامات عن ظهور اتجاه جديد فى العالم العربى يسعى إلى استرضاء الرئيس الامريكى ليندون جونسون.

من جونسون لعبد الناصر عبر تيتو

وهكذا بادر الرئيس جونسـون فى ٩ أغسـطس بكتابة رسـالة إلى الرئيس اليوغسـلافى جوزيف بروز تيتو بهدف إبلاغها إلى الرئيس جمال عبد الناصر فى القاهرة.

وفى تلك الرسالة قال جونسون: «.. إن الولايات المتحدة توافق أيضا على أن أية تسوية يجـب ألا تؤدى إلى إذلال الدول العربيـة أو تجبرها على التنازل عن أية حقوق أو مصالح مشـروعة تتمسـك بها».. و«أن الولايات المتحدة سـوف تأخذ فى اعتبارها الكامل حقوق ومصالح الدول العربية، وكذلك تلك الخاصة بإسرائيل».

أما بالنسـبة لما بدأت إسـرائيل تطلبه من ضرورة اعتراف مصر (الجمهورية العربية المتحدة) والعرب بها، وكذلك التفاوض المباشـر معها فإنه: «من وجهة نظر الحكومة الأمريكيـة، فـإن تخلى الجمهوريـة العربية المتحدة عن أهدافهـا الحربية لا يتطلب منهـا على سـبيل المثـال أن تعلن اعترافهـا بإسـرائيل أو أن تتبادل معهـا التمثيل الدبلوماسى».

«In the view of the American Government an abandonment of claims of belligerency would not require the U. A. R for example. to extend recognition to Israel or to establish diplomatic with it. 0

وذلك يعنى، بالإضافة إلى أشياء أخرى، حق جميع الدول فى استخدام ممر تيران وقناة السويس، وإنهاء أى مطلب أو حق فى استخدام القوات المسلحة، أو التهديد باستخدامها، من جانب إحدى دول الشرق الأوسط فى مواجهة دولة أخرى فيه».

بكلمات أخرى: فإن كل ما يطلبه الرئيس جونسون من مصر– الآن فى أغسطس ١٩٦٧– هو إنهاء حالة الحرب مع إسـرائيل، والسـماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى قناة السويس

وممر تيران فى خليج العقبة، ولكن، ليس مطلوبا من مصر أى اعتراف بإسرائيل أو تفاوض مباشر معها أو تبادل للتمثيل الدبلوماسى.

ولكن: لا حديث بالمرة عن الضفة الغربية والجولان، خصوصا وان الملك حسين لم يحصل من الرئيس جونسون حينما قابلة فى الشهر السابق- يوليو- بواشنطن سوى على وعود غامضة حول الضفة الغربية، وهو عكس ما كان يتوقعه جمال عبد الناصر فى القاهرة حيث إنه كان يتصور: «أن الولايات المتحدة» لابد أن تضطر إلى أن تقف مع الملك حسين موقفا مختلفا عن موقفها معه هو.

القدس

فى نفس الوقت كانت القدس تتصدر المناقشات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبداية فإن مساحة القدس التى تحددت أولا فى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ هى مجرد نصف فى المائة من مساحة فلسطين. وقتها تحدث القرار عن حكم دولى خاص بمدينة القدس، الآن حينما تبحث الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة إجراءات إسرائيل الاحتلالية فى القدس المحتلة فى الرابع من يوليو ١٩٦٧- أى فى ذروة النشوة الإسرائيلية بغزوتها الكبرى وانسحاق العرب تحت وطأة الهزيمة. مع ذلك قررت الأمم المتحدة أنها: «تدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التى اتخذت والامتناع عن اتخاذ أى عمل من شانه تغيير وضع القدس».

ولأننا هنا نريد فقط التركيز على الجانب السياسى فى قضية القدس. وفى هذا الجانب كان المجتمع الدولى كله واضحا من البداية فى رفضه القاطع لاحتكار إسرائيل السيادة على مدينه القدس، ولم تشذ عن هذا الموقف أية دولة، بما فى ذلك الولايات المتحدة ذاتها التى اعتادت حماية إسرائيل كثيرا عن غضب المجتمع الدولى بل إن الموقف الامريكى هنا كان متسقا مع ذاته، وبرغم تراجعه فى نواح أخرى من القضية الأشمل، إلا أنه بالنسبة لمدينة القدس على وجه الخصوص ظلت الولايات المتحدة ترفض الموقف الإسرائيلى تماما منذ لحظة البداية التى تصورتها إسرائيل فرصة ذهبية لفرض الأمر الواقع على عالم عربى مهزوم.

ففى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ كانت إسرائيل تشعر بنشوة جارفة أسكرتها تماما إلى الحد الذى جعل الكنيست- البرلمان- الإسرائيلى يصوت فى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ على مشروع

يخول للحكومة الإسرائيلية بسط سيادتها على القدس الشرقية «العربية» ويفوضها اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. وبادر أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الموجود حينئذ فى نيويورك مشاركا فى مناقشات الأمم المتحدة بشان أزمة الشرق الأوسط إلى الاتصال برئيس وزرائه- ليفى اشكول يومذاك- يرجوه تأجيل اتخاذ أى خطوة حكومية لتنفيذ قرار الكنيست حتى لا يؤثر هذا سلبيا على مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وانضم إليه يومها فى هذا الرجاء الياهو بن اليسار ممثل حزب «حيروت» فى الوفد الإسرائيلى وأحد مساعدى مناحيم بيغن المقربين، الذى سيصبح فيما بعد أول سفير لإسرائيل لدى السادات.

ولكن ليفى اشكول لم يأخذ بوجهة نظر وزير خارجيته. وبادرت الحكومة الإسرائيلية فى اليوم التالى إلى تنفيذ قرار الكنيست، وبالطبع أدى هذا إلى مضاعفات دولية انعكست على مناقشات الأمم المتحدة. مما جعل الولايات المتحدة تسجل موقفها رسميا فى ١٤ يوليو ١٩٦٧ على لسان سفيرها فى الأمم المتحدة الذى قال: «بالنسبة إلى الإجراءات المحددة التى اتخذتها حكومة إسرائيل فى ٢٨ يونيو أود أن أوضح أن الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف بأن الإجراءات الادارية التى اتخذتها حكومة إسرائيل فى ٢٨ يونيو يمكن اعتبارها الكلمة الأخيرة فى المسالة. ونحن نأسف لاتخاذها. إننا نصر على أن تلك الإجراءات لا يمكن اعتبارها سوى إجراءات مؤقتة. كما أنها لا تتر مسبقا الموقف النهائى أو الدائم لمدينة القدس». كان هذا هو الموقف الامريكى الرسمى فى ظل رئاسة ليندون جونسون نفسه، شريك إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧، وعلى لسان آرثر جولد بيرغ ممثل الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة وهو الأخر محامى إسرائيل فى المنظمة الدولية.

وبقفزة سريعة- مؤقتا- سنجد مرة أخرى تكرر هذا الموقف الرسمى الامريكى فى أول يونيو ١٩٦٩ على لسان مندوب أمريكى آخر فى الأمم المتحدة، هو تشارلز يوست، وفى ظل رئيس آخر هو ريتشارد نيكسون. ويومها وقف يوثانت فأعلن فى مجلس الأمن الدولى «أن الولايات المتحدة تعتبر أن ذلك الجزء من مدينة القدس الذى أصبح تحت الاحتلال الإسرائيلى فى حرب يونيو هو مثل الأراضى الأخرى التى احتلتها إسرائيل أرضا محتلة ومن ثم يخضع لأحكام القانون الدولى».

هكذا كان الموقف الرسمى الأمريكى إذن، بالنسبة إلى القدس العربية شديد القطع والوضوح منذ البداية مما جعل أبا ايبان يقول فى مذكراته: «كانت غلطتنا الرئيسية فى شأن القدس أننا لم ننسق موقفنا مقدما مع الولايات المتحدة. وهى غلطة لم نكررها فى المواضيع الأخرى».

هناك أذن موقف أمريكى محدد بالنسبة إلى القدس وظل متناسقا فى ظل إدارات متعاقبة. وخلاصته؛ أن القدس الشرقية التى احتلتها إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ هى أرض محتلة وينطبق عليها ما ينطبق على بقية الاراضى العربية المحتلة. وفى مقابل ذلك هناك موقف اسرائيلى يقوم على فرض الأمر الواقع من جانب واحد أملا فى أن يؤدى ذلك مسبقا إلى استبعاد القدس من أية مفاوضات تالية. وهذا هو بالضبط ما تحاول إسرائيل عمله فى كل المراحل التفاوضية التالية.

ولكن القصة لا تنتهى عند هذا الحد فإسرائيل من جانبها تحرص على إخفاء هذه الصفحة الجوهرية فى ملف القدس، كانت هى التى تطوعت بكتابتها مبكرا أملا فى النجاة من المزيد من الإجراءات الدولية. فلقد حدث أن تلقى الأمين العام للأمم المتحدة ذات يوم رسالة رسمية من إسرائيل تقرر فيها الحكومة الإسرائيلية انه: «لا تدعى لنفسها سيطرة منفردة أو مانعة على الأماكن المقدسة للمسيحية والإسلام».. و: «أننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية إلى التعبير عن هذا المبدأ فى شكل ملائم».

إن تاريخ تلك الرسالة هو العاشر من يوليو ١٩٦٧ وقد وقعها عن إسرائيل بالطبع وزير خارجيتها حينئذ.. أبا ايبان. لكن كان اللافت فى هذه الحالة أن إسرائيل وقعت على تلك الرسالة توقيعين آخرين لاثنين من الوزراء الإسرائيليين هما زيراخ وارفينج ومناحيم بيغن. نعم.. بيغن.. صقر الصقور فى إسرائيل ووزير الدولة حينئذ والأب الروحى الذى ما يزال حزب الليكود يستلهمه حتى الآن. وحينما وضع مناحيم بيغن توقيعه على تلك الرسالة الرسمية الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كان العرب مازالوا يرضخون تحت وطأة هزيمة عسكرية مدوية وإسرائيل فى ذروة نشوتها، وذراعها الطويلة تقبض على أراض عربية بثلاثة أمثال مساحة إسرائيل.

لنلاحظ هنا مبدئيا أن الموقف الامريكى الأول يوليو ١٩٦٧ تم بينما العالم العربى كله تقريبا قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع أمريكا... والموقف الأمريكى الثانى يوليو ١٩٦٩ تم فى قمة حرب الاستنزاف المصرية ضد الاحتلال الإسرائيلى.

وإذا كانت الولايات المتحدة خشيت عرب ١٩٦٧ وبرغم هزيمتهم العسكرية وانقطاع العلاقات الدبلوماسية معهم.. إلا أننا نجد عكس ذلك تماما مع عرب السنوات التالية، برغم أكتوبر والبترول والعلاقات الخاصة مع الشريك الامريكى.

وما تسعى إليه إسرائيل الآن ليس ضم القدس فهى قد ضمتها فعلا ولا هو رفع علمها هناك فهو مرفوع منذ سنة ١٩٦٧ ولكن الذى تسعى إليه إسرائيل هو الحصول على الغطاء الامريكى.. فهذه هى الشرعية الوحيدة التى تعيش بها إسرائيل وتضم وتتوسع.

ويقول أبا ايبان فى مذكراته: «إن الولايات المتحدة- وطوال ١٧ سنه- لم تصدر عنها كلمة إدانه واحدة ضد الحرب الإسرائيلية فى يونيو سنه ١٩٦٧ ولكنها أدانت ضم القدس منذ سنة ١٩٦٧».

وفى هذا السياق تأتى الدلالة البالغة لإثارة موضع القدس بعد ذلك فى الكونجرس الامريكى وفى محاولة إسرائيل الحصول على الاعتراف الدبلوماسى الكامل من الفاتيكان بها لأول مرة منذ سنة ١٩٤٨ ولم تكن تلك مجرد خطوة أخرى فى تداعيات السنوات الأخيرة. إن هذا الاتفاق لا يقضى فقط بالاعتراف المتبادل وتبادل السفراء بين الفاتيكان وإسرائيل، ولكنه كان يمثل أيضا تحولا مفاجئا عن التزام بالحق الفلسطينى مارسه الفاتيكان دائما من قبل، كما أن أهميته السياسية الأخرى تأتى من آثاره المتوقعه على موقف القدس فى أية تسوية نهائية بين إسرائيل والفلسطينيين، وفى هذه الأيام بالذات... لأن القدس- فى الواقع هى استكمال لحرب يونيو سنة ١٩٦٧ إنها فى التطبيق العملى أخر معارك تلك الحرب!.

قمة الخرطوم

عودة إلى أجواء هزيمة ١٩٦٧ ومساعى الملك حسين إلى عقد قمة عربية فقد أسفرت المشاورات العربية عن ضرورة عقد اجتماع طارئ للقمة فى العاصمة السودانية الخرطوم، وسافر عبد الناصر إلى هناك فى أول مواجهة عربية بعد هزيمة يونيو، وكانت المفاجأة التى أذهلت المعلقين الغربيين هى ضخامة الاستقبال الشعبى لعبد الناصر، بخروج مئات الآلاف من السودانيين ترحيبا به ومطالبة بتحرير الأرض والثأر من إسرائيل.

وكانت هناك مشكلة عاجلة تتعلق بخسارة مصر لمواردها من قناة السويس نتيجة إغلاقها وكذلك ضياع مواردها من بترول سيناء، وهو ما يعنى تحمل الاقتصاد المصرى لمائة وعشرين مليون جنيه استرلينى خسائر سنوية لهذا السبب وحده، فضلا عن الأعباء الضخمة التى سيتطلبها إعادة البناء العسكرى.

وحينما بدأت الجلسة الرسمية للمؤتمر أثير موضوع دعم دول المواجهة مع إسرائيل وأنصبة دول البترول العربية فى ذلك، ورفع الملك فيصل ملك السعودية يده مشيرا بأصابعه الخمسة: بما يفيد أن السعودية ستساهم بخمسين مليونا من اجمالى المبلغ المطلوب، وهو ١٣٥ مليون جنيه استرلينى- مائة وعشرون مليونا منها لمصر وخمسة عشر مليون للأردن

(لم تكن سوريا قد حضرت المؤتمر). ثم أعلن الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت استعداد الكويت لدفع ٥٥ مليون جنيه، وقررت ليبيا المساهمة بالثلاثين مليونا الباقية.

(وبعدها حينما علم عبد الناصر بان وزير الاقتصاد الاردنى يطلب ٤٠ مليون جنيه استرلينى وليس ١٥، قرر عبد الناصر تحمل هذا المبلغ من نصيب مصر بدلا من مطالبة الدول العربية برفع مساهماتها. وهكذا أصبحت مصر تحصل على ٩٥ مليون جنيه والأردن على ٤٠ مليونا).

لكن المشكلة الحقيقية التى سيكون لها انعكاسات على سياسات المستقبل، كانت تتعلق بالضفة الغربية المحتلة التى لن تستطيع الأردن استعادتها بالعمل العسكرى.

عبد الناصر يطلب الإسراع باستعادة الضفة

وقال عبد الناصر: إن العمل السياسى شاق ويحتاج إلى نضال عنيف، إن الموقف السياسى بالنسبة إلينا فى مصر اختلف كثيرا بعدما اتخذنا اليوم قرار الدعم الاقتصادى لدول المواجهة، لأن الأمريكان كانوا يعتقدون أننا سوف نستسلم بعد ستة أشهر، لكن هذا الدعم سيمكننا من الصمود، وموقفنا فى مصر يختلف كثيرا عن موقف الملك حسين فى الأردن، لأننا فى مصر نستطيع أن نصمد سنة وسنتين وأكثر، إننا فى مصر نستطيع الانتظار حتى نستكمل استعدادنا العسكرى وعندئذ نقوم بالعمل الوحيد الذى تفهمه إسرائيل جيدا، وهو تحرير الأرض بالقوة، من هنا فإننى لست قلقا بالنسبة للموقف فى مصر، ولكن ما يقلقنى حقيقة هو الموقف فى الضفة الغربية، وهنا يجب أن نسأل أنفسنا: هل عامل الوقت بالنسبة للضفة الغربية سيكون فى صالحنا أو لا؟ أنا شخصيا أعتقد انه لن يكون فى صالحنا على الإطلاق، إننى أتتبع بالتفصيل كل ما يحدث فى إسرائيل اليوم، لقد اندمجت الأحزاب الثلاثة التى تمثل قمة التطرف فى إسرائيل، فى كتلة واحدة تحت اسم «ليكود». وهذه الكتلة تصر على الاحتفاظ بالضفة الغربية بأكملها وعدم التخلى عن أى شبر منها، لهذا يجب أن نسرع بالتحرك ونبذل أقصى جهدنا لاستعادة القدس والضفة الغربية بالوسائل المتاحة لدينا فى الوقت الحاضر، لأننا لو تأخرنا قليلا فلن تعود القدس ولن تعود الضفة الغربية».

وقال عبد الناصر: «عندما حضر إلينا الملك حسين فى القاهرة كنت أشعر بالمشكلة الحقيقية بالنسبة للضفة الغربية، كنت أتألم من أجلها ومن أجل أهلها، كان إحساسى

بها وألمى لها أضعاف ألمى لسيناء، لأن الضفة الغربية مزدحمة بسكانها الفلسطينيين وقد سقطوا الآن فى قبضة الاحتلال اليهودى، فى الوقت الذى نقف نحن مكتوفى الأيدى لا نستطيع أن نفعل شيئا من أجلهم، إن سيناء تكاد تكون خالية من السكان، كما أن مصر لن تهدأ لحظة عن تحريرها ولو اضطرت إلى تقديم عشرات الألوف من الشهداء، لكن أطماع اليهود فى الضفة الغربية قديمة ومعروفة، إنهم يطلقون عليها اسم (يهودا والسامرة) ويعتبرونها جزءا من «أرض الميعاد».. ولهذا: «قلت للملك حسين: إن له أن يقوم بأى إجراء يراه مناسبا ما عدا الصلح مع إسرائيل والتفاوض معها».

الشقيرى والملك حسين

وكان الجدل فى القاعة المغلقة للمؤتمر يتجه إلى التوتر بين أحمد الشقيرى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حينئذ، والملك حسين. إن الشقيرى وزع على المؤتمرين مذكرة تحدد موقف منظمة التحرير الفلسطينية فى مبادئ ستة تقرر أنه لا صلح ولا تعايش ولا مفاوضات مع إسرائيل، و«عدم الموافقة على أية تسوية تمس القضية الفلسطينية وتؤدى إلى تصفيتها» و«عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية والتأكيد على عروبة القدس».

وبالطبع لم يكن هناك فى المؤتمر أى حديث عن تنازل يتعلق بالأرض، ولذلك أصبح جوهر مذكرة الشقيرى هو النقطة الخامسة «عدم انفراد أية دولة عربية بقبول أى حلول لقضية فلسطين».. ثم «التركيز على أن قضية فلسطين برغم أنها قضية عربية مصيرية، إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول فى تقرير مصيره».

ولم يفسر الشقيرى للمؤتمر ذلك التناقض بين اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية، كممثلة للشعب الفلسطينى، هى صاحبة الحق الأول فى تقرير مصير شعبها، وبين المطالبة بعدم انفراد أى طرف عربى بقبول أى حلول للقضية، وسرعان ما خيم التوتر على المناقشات حينما ألمح الشقيرى إلى وجود محاولات تؤدى إلى «تصفية القضية».

وتساءل الملك حسين عن «من الذى كتب هذه المبادئ الستة؟ ومن الذى قررها؟ «.. وقال مخاطبا الملوك والرؤساء العرب: إننى أخيرا موافق على أى رأى ترونه، أو أى مسئولية تحددونها، ولكنى لست مستعدا أن أسمع نصائح من احد».

وقال عبد الناصر: إننى أتقدم من الملك حسين بسؤال: هل تستطيع تحرير الضفة الغربية بالوسائل العسكرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فأنا ذاهب معك مهما تكن

النتائج، أما إذا كانت الإجابة بالنفى، ففى هذه الحالة علينا أن نذهب إلى الحل السياسى حتى نصبح قادرين على الحل العسكرى».

وقال عبد الناصر: إننى اختلف مع الشقيرى فى تعبير ورد على لسانه عن الحل النهائى للقضية، فالتصفية النهائية للقضية تعنى الجلوس مع إسرائيل حول مائدة مفاوضات وهذا بالفعل ما تريده أميركا..

وقال عبد الناصر «إذا لم يكن لدينا الآن حل عسكرى لتحريرها» أى الضفة الغربية «فعلى الملك حسين أن يسعى لحل القضية بمعرفته، بشرط ألّا يؤدى ذلك إلى مفاوضات صلح مع إسرائيل»، وبخصوص اقتراحى قيام الملك فيصل بالاتصال بالأمريكان، فأرجو الموافقة على أن يقوم جلالته بهذه الاتصالات «عن الضفة الغربية» باسم المؤتمر..

قال الملك فيصل: إننى أتصل بالأمريكان بصفة دائمة، ومنذ أسبوع واحد كان عندى السفير الأمريكى..

وسأله عبد الناصر: وماذا كان رأيهم؟

قال الملك فيصل: والله ما قال السفير الأمريكى سوى النقاط الخمس التى وردت فى مشروع جونسون.

وعاد الشقيرى يتحدث من جديد قائلا إن «النقاط الخمس التى وردت فى مشروع جونسون ثمن غال وباهظ من أجل استرجاع الضفة الغربية»..

لاءات الخرطوم الثلاث

ومع مضى المناقشات كان واضحا عدم الثقة بين الملك حسين والشقيرى.. ولم يقدم الشقيرى بديلا محددا لاستعادة الضفة الغربية أكثر من ضرورة الاستمرار فى وقف ضخ البترول العربى وسحب الأرصدة العربية من منطقة الاسترلينى والدولار.. إلخ..

وانتهى المؤتمر إلى قراره المعروف: لا اعتراف ولا تفاوض ولا صلح مع إسرائيل، وأصبح الملك حسين مفوضا عربيا باستعادة الضفة الغربية من خلال العمل السياسى مع الولايات المتحدة، أما مصر فإنها مصممة على الحل العسكرى «وكذلك سوريا» ولكنها سوف تساير المحاولات الدبلوماسية فى الأمم المتحدة لكسب الوقت.

□□□